

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٥٤ لسنة ١٩٦٩

بتجديد تأجير المقر الذى تشغله وحدة شرطة الشرق
بيور سعيد

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة
المحلية والقوانين المعدلة له ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار
اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية ؛

قرر :

مادة ١ - الموافقة على قرار مجلس محافظة بور سعيد بتجديد
تأجير المقر الذى تشغله وحدة شرطة الشرق بساكن متوسطى الدخل
للاتحاد الاشتراكي العربى لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد بايجار
رسمى قدره جنيه واحد سنويا اعتبارا من اول سبتمبر سنة ١٩٦٦

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى اول ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (١٧ مايو سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٥٥ لسنة ١٩٦٩

بالحاق كل من مركز معادن المنصورة ومركز معادن أسيوط
بمصلحة الكفاية الاتاجية والتدريب المهنى

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٧٣٥ لسنة ١٩٦٧ ؛

قرر :

مادة ١ - الحاق كل من مركز معادن المنصورة ومركز معادن
أسيوط بمصلحة الكفاية الاتاجية والتدريب المهنى ، تقلا من المؤسسة
المصرية العامة للكهرباء .مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ويعمل به من تاريخ
نشره ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى اول ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (١٧ مايو سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٥٦ لسنة ١٩٦٩

بامداء بلدية الكويت اليوم به بعض الخرائط
وكتاب عن تخطيط مدينة القاهرة

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ١٢٤ لسنة ١٩٦٠ باصدار قانون نظام الادارة
المحلية والقوانين المعدلة له ؛وعلى قرار رئيس الجمهورية رقم ١٥١٣ لسنة ١٩٦٠ باصدار
اللائحة التنفيذية لقانون نظام الادارة المحلية ؛

قرر :

مادة ١ - الموافقة على قرار مجلس محافظة القاهرة فيما تضمنته
من اهداء بلدية الكويت اليوم به بعض الخرائط وكتاب يتضمن بعض
الدراسات عن التخطيط العام لمدينة القاهرة يقدر ثمنها بمبلغ ١٧ جنيها
و ٩٣٦ مليما .

مادة ٢ - ينشر هذا القرار فى الجريدة الرسمية ؛

صدر برئاسة الجمهورية فى اول ربيع الأول سنة ١٣٨٩ (١٧ مايو سنة ١٩٦٩)

جمال عبد الناصر

قرار رئيس الجمهورية العربية المتحدة

رقم ٧٧٦ لسنة ١٩٦٩

بمنح العاملين بالهيئة العامة للسكك الحديدية والمؤسسة
العامة للطرق والكبارى وشركاتها الذين يعملون فى
مشروع الخط الحديدى لنقل خام الحديد من الواحات
البحرية والطريق البرى الموازى له بدل طبيعة عمل

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الدستور ؛

وعلى القانون رقم ٤٦ لسنة ١٩٦٤ فى شأن نظام العاملين المدنيين
بالدولة ؛وعلى القانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٦٧ فى شأن خفض البدلات والرواتب
الاضافية والتعويضات ؛